علی ان نفس الارادة القديمة ليست كافية في وجود الممكن لان نفس الارادة كنفس الذات
فلو كانت كافية في وجود الممكن لكانت الممكنات قديمة فلا بد من تعلق الارادة
ولذا قالوا حدوث الحوادث بحسب تعلق الارادة الازلية فان قيل لما احتيج
بالتعلق فتعرض المعترض لكون ذات الارادة غير كافية عبث لا فائدة
فيه قلنا فائدة جعل تقريره موجها فاورد المورد بان هذا التعلق الذي
هو جزء اخير العلة التامة حادث او قديم فعلى الاول يلزم التسلسل لان التعلق
الحادث لا بد له من علة حادثة ثم وثم هلم جرا اما ان مجموع التعلقات
المتسلسلة الحادثة حادث فلا بد له من حدوث امر وهذا المجموع المسلسل
الغير المتناهية الحادثة بحيث لا يشذ عنها شيء حادث لا يمكن ان يلزم
حدوث تعلق ليتم علته لئلا يلزم خلاف المفروض فيلزم ان يكون حدوثه
من غير حدوث امر فيلزم وجود الحادث قبل تمام علته فهذا على تقدير وروده
لا اختصاص له بالتعلقات كما لا يخفى على انه لا ورود له اصلا اذ لزوم التسلسل
على تقدير حدوث التعلق امر وبعد نقل الكلام الى الامور المتسلسلة الحادثة
الزام وجود الحادث قبل تمام علته امر آخر فمن اقتصر على الامر الاول في
الاستحالة لم يرد عليه ان ههنا امرا آخر ايضا مستحيلا مع ان الترديد في
حدوث الحادث اما لحدوث امر او لا بعد فرض عدم كون علته التامة
ازلية انما هو لتصحيح حدوث الحدوث المجموع واذا كان المجموع مركبا من اجزاء
حادثة كانت علته التامة حادثة بحدوث اجزاء المجموع وكل من اجزاء
المجموع حادث بحدوث علته فلم يحتج المجموع من حيث المجموع الى حادث سوى

سوى الاجزاء الحادثة وتحقيقه ان انتفاء اللازم وعلى الثاني يلزم قدم الممكن لان
علته التامة اذا كانت قديمة لا بد ان يكون المعلول ايضا قديما والجواب عن
هذا الايراد هو الجواب الاول عن استدلال الفلاسفة باختيار الشق الثاني
المذكور
ولا يلزم قدم المعلول لما ذكرنا ان تخلف المعلول عن ذات العلة التامة غير مستحيل
والمستحيل هو التخلف عن نحو الارادة غير لازم لكن اجيب عنه بجواب آخر بان
التعلق امر عدمي فلا يحتاج الى امر يخصصه ولئن سلم فالتسلسل اللازم
تسلسل في الامور الاعتبارية وهو غير مستحيل فيفهم من هذا الجواب جوابا
آخر عن استدلال الفلاسفة باختيار الشق الثاني من الترديد الاول
وهو ان جميع ما لا بد منه في وجود الممكن لم يكن في الازل وحدوث الحادث
بحدوث امر اعتباري لتعلق الارادة والامر الاعتباري لا يحتاج
الى علة حتى يلزم التسلسل ولئن سلم فالتسلسل لا يلزم الا في الامور الاعتبارية
ليس
وهو غير مستحيل وهذا المنع والتسليم لما لم يكن مرضيا عنده لم يجب بهذين
الجوابين عن الاستدلال الفلاسفة كما يظهر عدم ارتضائه عن المنع
بقوله وانت تعلم ان اختصاصه بالجواب التسليمي ايضا غير مرضي لان
التعلقات امور متحققة في نفس الامر واشار الى كونها متحققة في نفس الامر
بقوله اختصاص لكل صفة سواء كانت وجودية او عدمية ومثل هذا التسلسل
مستحيل لا يحتاج الى البيان واشار الى استحالته في ضمن ما نقل بقوله
باطل مع قطع النظر عن جريان التطبيق فيه وبعض من علماء العصر
وهو السيد قدس سره الشريف بين استحالة هذا التسلسل بوجه لم يكن مرضيا

Copyright © King Saud University